

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الرقمنة والاستشراف الاقتصادي في الجزائر (جامعة الجزائر 3)

ينظم الأيام الدولية حول:

المؤسسة الاقتصادية الإسلامية المائقي الأول: التأصيل الفكري والمفاهيمي

يومي: 27-28 فيفري 2023

عنوان المداخلة:

المؤسسة الاقتصادية الإسلامية ومتطلباتها

Mujahidin Mujahidin

Institut Agama Islam Negeri Palopo

mujahidin@iainpalopo.ac.id

رشید شنینی

جامعة أحمد دراية أدرار rac.chenini@univ-adrar.edu.dz

ملخص:

هدف البحث إلى توضيح المفاهيم الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية الاسلامية ومتطلباتها، وقد تم استعمال المنهج الوصفي المناسب للبحث، ومن أهم النتائج المتوصل إلها، بأن المؤسسة الاقتصادية الاسلامية، ومن أهم النتائج المتوصل إلها، بأن المؤسسة الاقتصادية الاسلامية، ومن متطلباتها: اللإلتزام بالشريعة الاسلامية، الحصول على شهادة المطابقة، هيئة رقابة شرعية، نظام اقتصادي ومالي إسلامي، ببئة مناسبة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة إقتصادية إسلامية؛ متطلبات.

IAIN PALOPO

Abstract:

The research aims to clarify the concepts of the Islamic economic institution and its requirements, and the appropriate descriptive approach has been used for the research, and among the most important results reached, that the Islamic economic institution is an economic institution committed to Islamic law, and among its requirements: adherence to Islamic law, obtaining a certificate of conformity, Shariah Supervisory Board, An Islamic economic and financial system, an appropriate environment.

Keywords: Islamic economic institution; Requirements.



1.مقدمة:

تعتبر المؤسسة من أهم مكونات الدولة، ولها عدة أنواع، منها المؤسسة الاقتصادية، التي تعتبر شربان الحياة للإقتصاد، وفي البلدان الإسلامية تتواجد مؤسسات اقتصادية تلتزم بالشريعة الاسلامية، يطلق عليها مؤسسات اقتصادية إسلامية الرئيسي التالي: من خلال ما سبق يطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهية المؤسسات الاقتصادية الإسلامية؟ وعليه تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية المؤسسة؟
- ماهى المؤسسة الاقتصادية؟
- بما تتميز المؤسسة الاقتصادية في الإسلام؟
- ماهي متطلبات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية؟
 - 2. المؤسسة الاقتصادية

1.2 المؤسسة:

1.1.2 مفهوم المؤسسة:

تعرف المؤسسة على أنها:

- كل هيّكلِ تنظيمي مستقل مالياً، ويخضع لكلاً من الإطار القانونيّ والاجتماعيّ، وهدفها دمج جميع عواملٍ الإنتاج من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج أو تبادل السلع أو تبادل الخدمات المختلفة، وأنَّ المؤسَّسة باعتبارها منظمةٍ تُعتبرُ في ذات الوقت هيكلاً اجتماعياً واقعياً ومتعاملاً اقتصادياً، وتتبعُ خصائص تنظيم متكاهلة (معينية ١٩٥٩ج، السفطة أو١١ الخدمات المعروضة للبيع أو للمقايضــة. ومن حيث التنظيم القانوني، قـد تكون المنشات إما شركات (بما في ذلك شبه الشركات)، أو مؤسسات لا تستهدف الربح، أو منشآت غير مساهمة تملكها مؤسسات حكومية، أو منشآت غير مساهمة خاصة. ويستخدم مصطلح المؤسسة، بل أيضًا بالمعنى الواسع، وبشمل ليس فقط وحدات الإنتاج التي تستخدم عمالاً بل أيضًا وحدات الإنتاج التي يملكها ويشغلها أفراد يعملون لحسابهم الخاص فيعتبرون أشخاصا عاملين لحسابهم الخاص، إما بمفردهم أو بمساعدة غير مأجورة يقدمها أفراد أسرهم. وقد تنفذ الأنشطة داخل منزل صاحب المؤسسة أو خارجه، أو في موقع محدد أو غير محدد. لذا فإن البائعين الجوالين العاملين لحسابهم الخاص وسائقي سيارات الأجرة والعاملين من المنزل

2.1.2 خصائص المؤسسة:

تتميز المؤسسة بمجموعة من الخصائص وهي كالآتى: (سيد، 2019، الصفحات 12-13)

- السعي إلى تحقيق المرونة في العمل وتقليل التكاليف، مما يساهم في التكيُّف مع التطورات في السوق.
- التميز بالفاعلية والكفاءة، عن طريق التأقلم مع الظروف التي تساهم في تحقيق الكفاءة بفاعلية.
- المساهمة في دعم التنمية المحلية والإقليمية في كافة المناطق.
- سهولة مشاركة المستثمرين بأفكار جديدة ومستحدثة في مختلف القطاعات الاستثمارية.
- القدرة على الابتكار، من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة، مما يساهم في تحقيق رضا الزبائن والعملاء.
- الاتصال المباشر مع العملاء، عن طريق العمل على تقديم الخدمات المناسبة لهم، والبحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على خدمتم.
- السهولة في التأسيس؛ إذ لا تتطلب المؤسسات (وخصوصاً الصغيرة) منها رأس مال كبير، بل من المكن الاعتماد على رأس مال صغير، مثل المدخرات الشخصية.
- سهولة التواجد في السوق؛ بسبب عدم وجود أصول كبيرة، أو كثيرة للمؤسسات عند بدايتها، مما يساعد على وحودها في السوق بأسها، الطق المكنة.
- التخصص في مجال ما، ويساهم في تحقيق الجودة في تقديم منتجات، أو خدمات ذات مميّزات مُرتفعة.

3.1.2 أهداف المؤسسة:

- تسعى المؤسسة إلى تحقيق العديد من الأهداف، من أهمّها: (سيد، 2019، الصفحات 13-14)
- تطوير الإنتاج: هو من أهم الأهداف الخاصّة في المؤسسات؛ إذ يتمُّ تطوير الإنتاج من خلال الاعتماد على العديد من الموارد، ومنها البشريّة، والماليّة، والماديّة، والتي تُساهم في تحقيق معايير التطوّر المُعتمدة على الكفاءة الاقتصاديّة والفنيّة.
- المُعتمدة على الكفاءة الاقتصاديّة والفنيّة.
 تقليل التكاليف: من الأهداف التي تحرص المُؤسّسة على البحث عنها؛ إذ تسعى إلى الاستفادة من المخزون المُتوفّر، واستغلال كافّة الاحتياطات المُخزّنة بأفضل طريقة مُمكنة، ممّا يُساهم في تقليل التكاليف الماليّة، والمحافظة على التوفير.

يعتبرون جميعًا المؤسسات. (الإسكوا، 2022)



- تطوير الأرباح: هو الهدف المُعتَمِد على تقليل التكاليف، ولكن يجب أنّ تكون تكلفة الإنتاج أو إصدار الخدمات أقلّ من أسعار البيع، أو أنّ تكون نسبة زيادة تكلفة الإنتاج أقلّ من الزيادة على الأسعار، ممّا يُساهم في المُحافظة على نسبة الأداح.

المُحافظة على نسبة الأرباح.

- المُشاركة في المُنافسة ضمن السوق: هي القدرة على تحقيق وجود مركزيّ للمنافسة في السوق؛ أيّ أن تستطيع المُؤسّسة منافسة المؤسسات الأخرى والمشابهة لها في مجال العمل من حيث الأسعار، ونوعيّة وكميّة المُنتجات، وطريقة الدفع، وموقع المُؤسّسة، وغيرها من المجالات الأخرى. الأسهم: هو الهدف المُرتبط بضرورة وجود توزيعات ماليّة خاصّة بأموال المُؤسّسة، وتعتمد على مُشاركة المساهمين في العمل حيث ترتفع قيمة الأوراق الماليّة، ممّا يُساهم في المُحافظة على الستمراريّة ونموّ المُؤسّسة.

إنّ نظام العمل في المُؤسّسة يعتمد على وجود عناصر تتفاعل مع بعضها، وتقسم إلى الآتي: (سيد، 2019، الصفحات 15-16)

- العناصر الأساسية: هي كافة المُكونات التي تُعتبر نظاماً كاملاً أو كُليّاً من المُمكن تقسيمها إلى أقسام ابتدائية، وتعتمد على طبيعة الأعمال الخاصة في كلّ جزء منها.

- العناصر الفرعيّة: هي المُكوّنات الناتجة عن العناصر الأساسيّة، وتُساهم في إنشاء مجموعة من العلاقات المُرتبطة للوصول إلى أهداف مُعيّنة، ويتمُّ تحديدها بناءً على الضرورة والحاجة لها، وتُقسّم هذه الأهداف إلى نوعين؛ هما الأهداف الأفقيّة المُتلخِّصة بكافّة الأهداف الماليّة المُتربّبة على تحقيق عمليّات البيع، والأهداف العموديّة المُرتبطة في تطبيق البرامج الخاصّة في توزيع العناصر الفرعيّة.

5.1.2 أنواع المؤسسات:

في عالم الأعمال توجد العديد من المُؤسّسات تعتمد كلٌّ منها على العمل في مجال مُعيّن، والآتي مجموعة من أهم أنواعها: (سيد، 2019، الصفحات 16-18)

- المؤسسسات الفردية: هي نوع من أنواع المُؤسّسات تتميّز باستقلالها؛ أيّ لا تُؤثّر على المُؤسّسات الأخرى التي تُشاركها في قطاع أو مجال العمل؛ إذ إنّ التطوّر أو التراجع في إحداها لا يُؤثّر إيجابيّاً أو سلبيّاً على المُؤسِّسات الأخرى، وعادةً تعتمد المُؤسِّسة الفرديّة على تعتمد على مُنتجات تشترك مع بعضها بعضاً؛ أي من المُمكن الحصول على منتج جديد من خلال الاستعانة بمنتج أو مادّة أوليّة، ومن الأمثلة على ذلك إنتاج القمح أو القطن، ومن ثم إعادة تصنيعهما مُجدّداً من أجل الحصول على مُنتجات جديدة تُعرَف بمُسمّى المُنتجات المُشتركة . - المؤسسات المُرتبطة بوجود مشروعات تنافسيّة، وعندما تسعى أيّ مُؤسّسة لتطبيق المُنافسة في مجال عملها، من المهم أنّ تحقّق الشروط الآتية: تحديد نسبة القدرة على النجاح والمُنافسة على حساب المُؤسِّسات البديلة. وضع أسعار مناسبة للمُنتجات. تقييم تكلفة الإنتاج المُترتبة على كلّ منتج.

- المؤسسات التكميلية: هي المؤسسات المُعتمدة على مشروعات تكميلية؛ أي التي تشهد تعاوناً في الإنتاج بين أكثر من مُؤسسة، مثل استخدام المواد الأولية من مُنتج مُعيّن تابع لمُؤسسة ما من أجل المُساهمة في إنتاج مُنتج جديد لمؤسسة أخرى، كالاستفادة من الأعلاف المُصنَّعة من قبل المُؤسسات الغذائية في توفير الطّعام لمزارع الدواجن للحصول على مُنتجاتها، ومع وجود المُنافسة بين بعض المُؤسسات، ولكن تُعتبر جميعها مُكمّلة لبعضها؛ وخصوصاً فيما يرتبط بالحصول على المُنتجات. أي مؤسسات الملكية المشتركة: هي المُؤسسات التي تتم المنتجات، من قبل أكثر من شخص، ويُطلق عليهم مُسمى إدارتها من قبل أكثر من شخص، ويُطلق عليهم مُسمى الشركاء، وكل شريك منهم مُتخصس في مجال عملي المسؤوليّات، ومنها اتّخاذ القرارات الخاصّة في المؤسّسة، ويضاً تُوزّع الأرباح والخسائر بنسب مُعيّنة المُؤسّسة، ويضاً تُوزّع الأرباح والخسائر بنسب مُعيّنة

عنه الاقتصادية

1.2.2 مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها:

- منظمة ذات استقلاليّة، تتميز بأنّها تتخذ القرارات الماليّة، والإعلاميّة، والماديّة، والمتعلقة بالموارد



البشربّة؛ بهدف بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة الاقتصاديّة ضمن نطاق مكانيّ وزمانيّ، وتُعرَّف المؤسسة الاقتصاديّة بأنَّها عبارة عن تجمع من الأشـخـاص يسـتخـدم مجموعـة من الوسـائـل الماليّـة والفكرية؛ بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناءً على أهداف تُحدّدها الإدارة؛ حتى تحقّق الأرساح أو المنافع ملاج تعداقي قوا (مليبهد 10 م 12 جمأ فقع الد 28) سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخربين، وهذا في إطار قانوني ومالى اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، وبتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوسة وكل مها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتشمشل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة 2.2.2 وظائف المؤسسة الاقتصاديّة: " الأولى. (دادي عدون، 1998، صفحة 10)

الوقائف وهي: (سيد، 2019، الصفحات 20-30) الوظائف وهي: (سيد، 2019، الصفحات 29-30)

- الوظيفة الماليّة: هي عبارة عن العمليات والمهام التي تهتمُّ بالبحث عن المال من مصادره المتنوعة، والممكنة بالنسبة للمؤسسة الاقتصاديّة، وتعتمد هذه الوظيفة على تحديد الحاجات الماليّة للمؤسسة الاقتصاديّة؛ من خلال دراسة خُططها وبرامجها الاستثماريّة، ومن ثمّ اتخاذ القرار باختيار أفضل الإمكانات التي تساهم في تحقيق هذه الخُطط؛ من أجل الوصول إلى الأهداف. الموارد البشريّة: هي من الوظائف المنتشرة بشكل كبير في المؤسسات الاقتصاديّة، وتهتمُّ بصياغة الخُطط، وكافة المؤسسات الاقتصاديّة، وتهتمُّ بصياغة الخُطط، وكافة والعمليات في المؤسسة الاقتصاديّة، وتحتل هذه الوظيفة والعمليات في المؤسسة الاقتصاديّة، وتحتل هذه الوظيفة أهمية كبيرة في بيئة عمل المؤسسات.

- الإنتاج: هو تنفيذ كافة النشاطات التي تُساهم في جذب عوامل الإنتاج أو المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجيّة، ومن ثمّ المساهمة بتحويلها إلى مخرجات، وغالباً يجمع الإنتاج مجموعة من النشاطات الموجهة نحه هدف واحدة.
- نحو هدف واحدة. - الوظيفة التجارية: هي عبارة عن العمليات والمهام التي تنفذها المؤسسسة الاقتصادية بالاعتماد على

الإداريين، والموظفين الذين يساهمون بضمان حركة المنتجات والمواد وأغلب الحاجات الخاصة بالمؤسسة الاقتصاديّة، كالمدخلات والمخرجات.

3.2.2 أهداف المؤسسة الاقتصاديّة:

تسعى المؤسسة الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها: (سيد، 2019، الصفحات 30-31)

- تحقيق الأرباح: هو الهدف الأسامي من بين أهداف المؤسسة الاقتصاديّة؛ إذ تسعى إلى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها، وزيادة نمو وتطور أعمالها؛ من خلال مجموعة من المعايير
- الأساسية التي تضمن القوة للمؤسسة الاقتصادية.
 تحقيق المتطلبات المجتمعية: هو الهدف المرتبط بدور المؤسسسة في إنتاج وبيع منتجاتها، سواءً أكانت خدمات أم سلعاً؛ ممّا يساهم في تغطية الطلبات المجتمعية المحلية.
- عقلنة الإنتاج: هو ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج؛ ممّا يؤدي إلى زيادة الإنتاجيّة بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة على عملية التنفيذ.
- الأهداف الاجتماعيّة: هي مجموعة من الأهداف تُقسم إلى الآتي: المساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين. تأسيس أنماط استهلاك محددة؛ من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم. الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المؤسسة، والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفيّ.
- الأهداف التكنولوجيّة: هي الأهداف المُرتبطة بتطبيق البحث العلميّ؛ بهدف تطوير المنتجات، ومواكبة التطور التكنولوجيّ للمساهمة في المحافظة على القدرة التنافسيّة في السوق.

4.2.2 خصاً نص المؤسسة الاقتصادية:

تتميز المؤسسة الاقتصاديّة بالعديد من الخصائص ومنها: (سيد، 2019، الصفحات 31-32)

- الشكل الاقتصادي: هو الشكل الخاص بوسائل الإنتاج أو الخدمات أو السلع التي يستخدمها المستهلكون، ويساهم باستمرار عملية الإنتاج وتحديد الأهداف، والأساليب الخاصة بالعمل وتوفير الموارد الماليّة؛ عن طريق الحصول على القروض الماليّة؛ لذلك تسعى كلّ



- مؤسسة اقتصاديّة إلى صناعة الأهداف الخاصة بها، وتحرص على المساهمة في تحقيقها.
- الشكل التقنيّ: هو المفهوم الذي يشمل التقنيات الحديثة والتكنولوجيّة التي تتطور بشكل مستمر؛ حيث تحصل كل دورة من دورات الإنتاج على مُدخلات جديدة، وتعطى معلومات تكنولوجيّة جديدة.
- الشّكل القانونيّ: هو امتلاك المؤسسة شخصيّة مستقلة وقانونيّة، واسماً خاصاً بها، وميزانيّة ماليّة، وصلاحيات، وحقوقاً تكون مسؤولةً عنها أمام القانون.
- الشكل الاجتماعي: هو الطابع الاجتماعيّ للمؤسسة الاقتصاديّة بالنسبة للموظفين والعُمال، كما يشير إلى مساهمة المؤسسة بتقديم العديد من الفوائد للأفراد في المجتمع.

5.2.2 أنواع المؤسسات الاقتصادية:

تصنف المؤسسات الاقتصاديّة إلى عدّة أنواع، أهمها: (سيد، 2019، الصفحات 33-34)

- تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للقطاع: وتُصنف إلى ثلاث قطاعات، هي:
- القطاع الأوليّ: هو عبارة عن المؤسسات التي تتميز
 بنشاط مرتبط بعلاقة قويّة مع الطبيعة، مثل المناجم،
 ومؤسسات الصيد البحريّ، والمؤسسات الزراعيّة.
- القطاع الثانوي: هو عبارة عن مؤسسات الأشغال
 العموميّة، والمؤسسات التحويليّة التابعة لقطاع
 الصناعة.
- القطاع الثالث: هو عبارة عن المؤسسات التي تقدم خدمات، مثل مؤسسات التسويق، والتأمين، والمسارف وغيرها.
- تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للشكل القانونيّ: وتُصنف إلى نوعين رئيسين هما:
- شركات الأشخاص: هي المؤسسات الاقتصادية التي ترتبط بوجود نوع من المخاطرة المتعلقة بالأموال غير المحدودة، ويعتمد هذا النوع من الشركات على الاعتبارات الشخصية للشركاء، والمرتبطة بالعلاقات الشخصية، مثل الثقة المتبادلة والمعاملة الجيدة، وتصنف هذه الشركات إلى: شركة المحاصة، وشركة التضامن.

- شركات الأموال: هي المؤسسات الاقتصادية التي تهتم بجمع أكبر كمية ممكنة من المال، وتُقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: الشركة ذات المسؤوليّة المحدودة، والشركة المساهمة العامة، وشركة التوصية بالأسهم.
- تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً لطبيعة ملكيتها: وتُصنف إلى الأنواع الآتية:
- المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص.
- المؤسسات المختلطة: هي المؤسسات التي تتوزع ملكيتها بشكل مشترك بين القطاعين العام والخاص.
- المؤسسات العامة: هي المؤسسات التي تمتلكها حكومة الدولة، ولا يمكن إغلاقها أو بيعها إلّا في حال وافقت الحكومة على ذلك.
 - 3. المؤسسة الاقتصادية الإسلامية ومتطلباتها

1.3 مفهوم المؤسسة الاقتصاديّة الإسلامية:

تعرف المؤسسة الاقتصادية في الإسلام على أنها: "تلك المؤسسة الاقتصادية التي تنشط في ظل التشريع الإسلامي وعملا به" (قندوز، 2016، صفحة 294).

وعليه مما سبق يمكن القول بأن المؤسسة الاقتصادية الإسلامية هي عبارة عن منشأة أو منظمة مستقلة مالياً، تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية، وللإطار القانوني المعتمد في البلد التي تنشط فيه، هدفها دمج جميع عواملِ الإنتاج من أجل تحقيق أكبر منافع لملاكها وللمجتمع،

ويح ققا أدباح المؤمون الاقتام الأولاسلامية:

من أهم عناصر المؤسسة الاقتصادية الإسلامية نجد: (قندوز، 2016، الصفحات 294-295)

- الملكية: دافعها فطري وأقرتها الشريعة، وهي ركن أو عنصر من عناصر المؤسسة، لأنه لا يمكن توظيف الأموال واستثمارها في الإسلام إلا من مالك أو بإذن منه، وذلك حفظا لأموال الناس وتحصينا لجهودهم ومراعاة لحقوقهم.
- ومراعاة لحقوقهم.
 رأس المال: يعتبر عنصرا أساسيا لقيام المؤسسة ومزاولة نشاطها ومن دونه لا يمكن تصور قيام المؤسسة، وتزداد أهمية هذا العنصر في المؤسسة الاقتصادية الإسلامية عن غيرها من المؤسسات لما



يحظى به المال (رأس المال) في الإسلام من اعتبار وأهمية بالغين، إذ هو قوام الحياة.

- العمل: له ثلاث أنواع: عمل مصاحب لرأس المال، عمل مقابل رأس المال، عمل تابع لرأس المال.
- العقود: تساعد في تنظيم المعاملات وضبطها وصيانة حقوق الناس المادية منها والمعنوبة.

3.3 تصنيف المؤسسات الاقتصادية الإسلامية:

توجد أربعة أصناف: (قندوز، 2016، صفحة 298)

- الصنف الأول: تساهم في دفع الأضرار القوية والمصائب الكبيرة عن المجتمع وأفراده، وتجلب لهم في الموقت نفسه النفع الكبير، ولهذه المؤسسات مكانة كبيرة ومحترمة في المجتمع المسلم وتتميز بمسؤولية اجتماعية عالية، ويمكن تسمية هذا النوع بالخيرة.
 الصنف الثاني: يتميز بدفع ضرر قوي عن المجتمع
- الصنف الثاني: يتميز بدفع ضرر قوي عن المجتمع لكن تجلب له منفعة ضعيفة، ولذا تسمى المؤسسات الحامية، لأنها تحمى المجتمع من الأضرار.
- الصنف الثالث: هو المؤسسات التي تدفع الضرر القليل وتجلب النفع القليل، ويمكن تسميها بالترفيهية (الخفيفة).
- الصنف الرابع: يشمل المؤسسات التي تدفع عن المجتمع ضرار خفيفا لكنها تجلب له نفعا كثيرا، لذا يمكن تسميتها بالمؤسسة النافعة.

- اللإلتزام بالشريعة الاسلامية:

فالمؤسسة الاقتصادية الإسلامية ملزمة بالشريعة الإسلامية في جميع جوانبها وأنشطتها ومنتجاتها وتعاملاتها وموظفيها، أي تجتنب الخبائث والنواهي والمحرمات مثل: الربا، الغرر، الغش، الكذب، الخيانة، النجش، الاحتكار، الاكتناز، الإسراف والتبذير، الجهالة، الاستغلال، الإختلاط، التبرج، عدم إخراج الخالفة على شهادة المطابقة:

يتم الحصول على شهادة مؤسسة اقتصادية إسلامية من طرف هيئة مستقلة وطنية، تتكون من خبراء وأخصائيين ومدققين ومراقبين ومراجعين بمن فيهم الشرعيين، وذلك بعد استيفاء جميع الشروط الخاصة بالمؤسسة ومنتجاتها وخدماتها.

تنشأ المؤسسة الاقتصادية الإسلامية داخل هيكلها التنظيمي هيئة رقابة شرعية، مثل ما هو موجود في المصارف الاسلامية، بغرض مراجعة أعمال ونشاطات المؤسسة بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية.

- نظام اقتصادي ومالي إسلامي:

حتى تعمل المؤسسة الاقتصادية الإسلامية بشكل جيد ومتوافق مع الشريعة الإسلامية، تحتاج لوجود نظام اقتصادي ومالي إسلامي، فمثلا المؤسسة تحتاج لبنوك إسلامية تودع فها أموالها وتمولها، ولمؤسسات تكافل

اسلامية. - بيئة مناسبة:

مثلا من خلال تشريعات وقوانين تتلائم مع المؤسسة الاقتصادية الاسلامية.

6. خاتمة:

المؤسسة الاقتصادية الإسلامية هي عبارة عن منشأة أو منظمة مستقلة مالياً، تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية، وللإطار القانونيّ المعتمد في البلد التي تنشط فيه، هدفها دمج جميع عواملِ الإنتاج من أجل تحقيق أكبر منافع لملاكها وللمجتمع، وتحقق أرباح تضمن وهتم الانشاطان إلى أن المؤسسة الاقتصادية الاسلامية تتطلب ما يلى:

- اللإلتزام بالشريعة الاسلامية.
- الحصول على شهادة المطابقة.

4.3 تصنيف منتجات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية:

- كل أصناف منتجات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية من الطيبات، وهي: (قندوز، 2016، صفحة 299)
- الضرورات: التي تدفع ضررا كبيرا وتجلب منفعة كبيرة (كالأدوية والقوت والكتب العلمية....).
- الدافعة: التي تدفع ضررا كبيرا لكنها تجلب منفعة صغيرة (كالأسلحة).
- الكماليات: التي لا تدفع ضررا كبيرا ولا تأتي بمنفعة تذكر، وهدفها عموما هو تسهيل معيشة الناس.

5.3 متطلبات المؤسسة الاقتصادية الإسلامية:

يتطلب من المؤسسة الاقتصادية لكي تكون إسلامية ما يلى:



- هيئة رقابة شرعية.
- نظام اقتصادی ومالی إسلامی.
 - بيئة مناسبة.

التوصيات اوالاقتراحات:

- توفير بيئة مناسبة لمؤسسات الاقتصادية الاسلامية.
 - دعمها بنظام اقتصادي ومالي إسلامي.

7. قائمة المراجع:

- الإسكوا. (2022). / المؤسسة / الشركة. تاريخ الاسترداد 15 ديس مبر. 2022، من الإسكوا: ديس مبر. 2022، من الإسكوا: المؤسسة- المبركة / المبركة
- عبد الكريم قندوز. (2016). مراجعة علمية لكتاب: المؤسسسة الإقتصادية الإسلامية وتمويلها. مجلة الإقتصاد الاسلامي.
- محمد عبد النبي سيد. (2019). إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز. الجيزة، جمهورية مصر العربية: وكالة الصحافة العربية.
- ناصر دادي عدون. (1998). *إقتصاد المؤسسة.* الجزائر: دار المجمدية العامة.

IAIN PALOPO